

4 آلاف طن من النفايات يومياً في الكويت «استدامة القابضة» توقع عقد حلول بيئية مع «فكتس لإدارة المطاعم»



خالد المطوع وناصر المخيزيم عقب توقيع العقد

تعمية المسؤولية المجتمعية، لاسيما أن قضية النفايات في الكويت باتت تمثل خطراً على البيئة مع ارتفاع حجمها إلى نحو 4 آلاف طن يومياً واستمرار الطرق التقليدية للتخلص منها بالدفن أو الحرق وما ينجم عن ذلك من انبعاث غاز الميثان السام.

وأوضح المطوع أن «استدامة» ورغم تأسيسها في يونيو 2010 قبل أقل من عام من الآن إلا أنها نجحت في الدخول في العديد من المشروعات الحكومية والخاصة بما يعزز من إمكانية نجاح خططها بأن تكون واحدة من أهم الشركات البيئية المتخصصة في حلول إدارة وإعادة تدوير النفايات والاستشارات البيئية والصناعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وكشف المطوع عن أن «استدامة» تستعد لتصميم وتطوير وتنفيذ مشاريع البنية التحتية لإدارة النفايات مع التركيز بوجه خاص على معالجة النفايات وإعادة التدوير لمختلف القطاعات العامة والخاصة وفي المجالات البلدية والزراعية والصناعية والخطرة ولاسيما معالجة النفايات الطبية والإلكترونية، إضافة إلى الدخول في مشاريع الطاقة البديلة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتحويل النفايات إلى طاقة) وتقديم حلول مبتكرة في هذا المجال بالتعاون مع كبريات الشركات العالمية المتخصصة.

وكانت الشركة بدأت بالتعاون مع الديوان الأميري حملة توعية في مطلع نوفمبر 2010 من خلال توزيع حاويات خاصة لإعادة تدوير النفايات الورقية اليومية في مكاتب قصر السيف ليعكس ذلك اهتماماً بالمشروع البيئي التي تخدم البلاد أملاً أن تمثل هذه الخطوة محفزاً للمؤسسات والأفراد لتبني مثل هذه المشروعات.

ويهدف هذا المشروع إلى المساهمة في توعية المواطنين للحد من المخلفات وإعادة استخدامها وتدويرها والتقليل من نسبة طمر النفايات، مما يساهم في خلق بيئة صحية سليمة تتعكس آثارها إيجابياً على المجتمع.

أعلنت شركة استدامة القابضة المتخصصة في حلول البيئة وإدارة النفايات أنها وقعت عقداً مع شركة فكتس لإدارة المطاعم التي تمتلك سلسلة مطاعم راقية في مختلف أنحاء الكويت من بينها «ذي بايكن تري» تقدم بموجبه «استدامة» مجموعة متنوعة من خدماتها وحلولها البيئية في مجالات جمع وإدارة النفايات والتخلص منها بطريقة آمنة وغير ضارة بالبيئة.

وأشار ناصر المخيزيم المدير الشريك لشركة فكتس لإدارة المطاعم في بيان صحفي عقب توقيع العقد بين الجانبين إلى أن الاتفاق مع «استدامة» يأتي متماشياً مع إستراتيجية الشركة بأن تقدم حلولاً بيئية من خلال مطاعها بإعادة تدوير المواد الورقية والبلاستيكية والزجاجية، مما يساهم في تقليص حجم الأضرار الناتجة عن الغازات التي تنبعث من النفايات في حال التعامل معها بالطرق التقليدية، وذلك للمساهمة والحد من المشاكل الصحية والبيئية التي تسببها هذه الانبعاثات.

وأضاف المخيزيم أن «استدامة» بحلولها المبتكرة والصدقية للبيئة والمجتمع، ستعمل تطبيق إستراتيجية شركة فكتس لإدارة المطاعم مكنة، خصوصاً أن الاتفاق سيضمن تدريب طواقم العمل لدى الشركة بالأليات السليمة لإعادة تدوير منتجات الزجاج والورق والبلاستيك كخطوة رائدة في هذا المجال، مؤكداً أهمية تعميم التجربة على مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية داخل البلاد من أجل حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة.

من جهته أكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة استدامة القابضة خالد محمد المطوع أن «استدامة» قررت التوسع في تقديم خدماتها في هذا المجال وذلك لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات البيئية في الكويت والخليج والحد من الآثار السلبية لعدم معالجة النفايات على البيئة.

وتوقع المطوع أن تشهد الخدمات البيئية إقبالا واسعاً في الكويت والخليج والمنطقة بفضل ارتفاع مستوى الوعي بقضايا البيئة وأهميتها من قِبل المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية إضافة إلى إدراكها لأهمية

«الأولى للوساطة»: 9٪ خسائر الربع الأول

إلى التداول وتسجيلها لوتيرة مستمرة من الارتفاعات في أكثر من جلسة، في تعزيز التوقعات لوجهة نشاط أسواق المال في المنطقة، بدأت تظهر علامات على تفاؤل المستثمرين بالبورصة، لكن وتيرة الانتعاش جاءت دون المستوى المأمول بسبب مخاوف من احتمال تأخر التدوير من الوحدات عن رفع بياناتها المالية في الموعد المحدد ومن ثم التعرض إلى عقوبة تعليق أسهمها عن التداول، وفي هذه الحالة سيتعرض المستثمر في هذه الجهات إلى تجميد أمواله إلى حين مبسرة.

وقال التقرير أن المخاوف من تجاوز العديد من الوحدات المدرجة للمهلة النهائية تزايدت في الأونة الأخيرة، خصوصاً مع استمرار تحديات ضعف قدرة القطاع المالي وبقاء حالات التخلف عن السداد واستمرار حاجة البنوك إلى تجميد مخصصات.

وبين أن حالة عدم وضوح آلية عمل المحفظة المالية القابضة التي أعلنت عن إطلاقها الهيئة العامة للاستثمار أخيراً دعماً لاستقرار سوق العقار وتحديدا الاستثماري والتجاري منه، وزيادة الانتقادات الموجهة إليها حيث يرى المختصون ضرورة الإفصاح عن آلية عملها حتى تنأى بنفسها عن شبهة التفتيح لبعض الجهات، وهذا الأمر قد أجل تفاعل أسهم القطاع، بعكس التوقعات الأولية التي صاحبت إطلاق المحفظة، بان من شأنها تصويب معادلة التوازن النسبي بين كفة الطلب والعرض في هذا السوق المهم والجناح الأخر لقطاع الاستثمار في القطاع الخاص.

قالت الشركة «الأولى للوساطة» المالية في تقريرها الأسبوعي، أن سوق الكويت للأوراق المالية أغلقت ارتفاعاً نسبياً في الأسبوع الماضي، آخر جلسات مارس الماضي، رغم الضغوط التي تواجه المؤشرات أخيراً بفعل عمليات الإفقالات الخاصة بالربع الأول التي خفضت قيمة التداولات.

وأوضحت أن مؤشرات السوق قد تراجعت بواقع 9,49٪ للمؤشر السعري و7,47٪ للمؤشر الوزني خلال الربع الأول حيث فقد السعري 659,9 نقطة مقابل خسائر المؤشر الوزني التي بلغت 45,87 نقطة مع تداولات يومية بلغت متوسطاتها 32,8 مليون دينار، وذلك من خلال عدد من المعطيات وتعدد الأسباب التي تاتي في مقدمتها الأحداث الأمنية والسياسية عبر عدد من الدول العربية والقريبة.

وبين التقرير أن مهلة إعلان البيانات المالية التي انتهت الخميس الماضي سلطت الضوء أكثر على جميع الأسهم وتحديدا المتعثر، وهو من شأنه دفع غالبية المستثمرين إلى التمهل إلى ما يمكن أن تكشف عنه الأيام المقبلة من إعلانات لجهة نتائج الربع الأول من العام الماضي، التي يمكن أن يبنيوا عليها قراراتهم الاستثمارية، حيث يمكن القول أن المستثمرين علقوا وتيرة تداولاتهم اليومية وقتياً إلى حين انجلاء الصورة أكثر بشأن البيانات الفصلية للشركات المدرجة، أقله انتظاراً لإعلانات الوحدات المؤثرة في حركة التداول عن نتائجها الفصلية.

وأشار التقرير إلى أنه بعد أن ساعد أكثر من متغير، لعل أهمها عودة البورصة المصرية

أول صندوق يستثمر في القطاع المصرفي

كما في 31 مارس 2011

تاريخ بدء النشاط	القيمة الصافية للوحدة
12 فبراير 2007	0.963 د.ك
العائد منذ بداية السنة	العائد منذ التأسيس
4.99%	3.65%

تقبل طلبات الإشتراك يومياً - للإستفسار: 22261411 شركة تمويل الإسكان



إسكان ISKAN

شركة تمويل الإسكان

أنهى الربع الأول على «استحيا».. ومستقبلاً الثاني بـ «رجاء» الاقتصاد الكويتي بين تعثر أداء السوق وفورة أسعار النفط.. والأمل في انتعاش العقار



أداء السوق في الربع الأول جاء مخيباً للأمل

عند مستوى 6859 نقطة منخفضاً بنسبة 1,4٪ عن مستوى إغلاق شهر ديسمبر 2010. ومرد هذا التراجع الحاد في أداء ومؤشرات السوق يعود إلى حزمة من العوامل الخارجية والداخلية التي شهدتها الأشهر الثلاثة للربع الأول من العام الحالي، وهي:

1 العوامل الجيوسياسية المتتمتة في التطورات التي شهدتها عدة دول في المنطقة منذ منتصف يناير الماضي، وما زال بعضها مستمراً حتى الآن، وهي العوامل التي كان لها تداعياتها السلبية على السوق الكويتي، وذلك في ضوء الترابط المالي والنفسي بين البورصة المحلية وأسواق المال في تلك الدول.

وتظهر القراءة المتعمقة لأداء السوق المتذبذب خلال الربع الأول، مدى الهشاشة التي يعانيها السوق وذلك على النحو الذي تبدي من سرعة استجابة السوق السلبية للأحداث الجيوسياسية في المنطقة وعدم إبدائه نفس القدر من سرعة ومرونة التعاطي مع التطورات، والأحداث الإيجابية خلال الربع الأول، ففي الوقت الذي تفاعلت فيه غالبية أسواق المال المجاورة وتحديدا في دول مجلس التعاون الخليجي، مع هذه الأحداث بشكل عقلاني ومنطقي على النحو الذي تمثل في ارتفاعها هذه التطورات، جاءت استجابة السوق الكويتي في الأغلب الأعم مبالغ فيها من حيث السلبية بالمقارنة مع بقية الأسواق.

2 التطورات التي شهدتها بعض الشركات القابضة المدرجة بالسوق وفي مقدمتها تداعيات فشل صفقة «زين - اتصالات» التي تم اقتواء تأثيراتها السلبية على سهم «زين» من خلال التوزيعات النقدية الجديدة، غير أن التأثيرات الأهم كانت على الأسهم الأخرى ذات الصلة بمجموعة «زين» والتي شهدت بعضها تراجعاً كبيراً في الفترة الأخيرة. بالإضافة إلى الموقع الفاضل حتى الآن بالنسبة لصفقة بيع «زين - السعودية»، حيث ما زال من غير الواضح على وجه التحديد مدى تأثر «زين» الأم نتيجة قبيل هذا الأصل المهم. وفي مقابل هذه المعطيات السلبية، شهد الربع الأول بعض التطورات الإيجابية ارتباطاً بأداء البورصة، لعل أهمها: صدور اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال في فبراير، بما يتوقع معه تحقيق المزيد من الشفافية والإفصاح في أداء السوق، بالإضافة إلى إعلان الهيئة العامة للاستثمار عن إنشاء محفظة لمبارية عقارية، والتي استقبلتها الأوساط المحلية والاقتصادية بتفاؤل وارتياح كبيرين.

3 ربع نفطي «عامر» كسرة فعل على التطورات الجيوسياسية في المنطقة، شهدت أسعار النفط العالمية ارتفاعات قياسية منذ الأسبوع الأخير من يناير وصولاً إلى نهاية برميل الأول منه فقد تجاوز سعر برميل النفط الـ 90 دولاراً وبلغ 94 دولاراً في السابع والعشرين من يناير ليُسجل أعلى مستوى له منذ أكتوبر 2008.

وفي ضوء هذه التطورات الإيجابية، وصف خبراء نفطيون الربع الأول من 2011 بأنه كان

لاشك أن تراجع السوق خلال الربع الأول ستلقى بثقلها على نتائج أعمال الشركات المدرجة ما سيكون له بعض الانعكاسات على أداء السوق خلال الربع الثاني. من ناحية أخرى، فإنه في ظل الظروف المحلية والخارجية التي يمر بها السوق، والمخاطر المرتفعة للاستثمار، سيكون السوق بحاجة لمحفزات إيجابية، فضلاً عن حاجة المستثمرين إلى المزيد من المعلومات عن أوضاع الشركات في الربع الأول خصوصاً بعد التراجعات الأخيرة.

ومن المحددات المهمة لأداء السوق في الربع الثاني، مستقبل أداء هيئة أسواق المال لدورها وتفعيلها للقانون المنظم لمعملها وللائحة التنفيذية لاسيما فيما يتعلق بالعقوبات والجزاءات.

أما رابع هذه المحددات، فيتمثل في المحفظة المالية العقارية، إذ أنه على الرغم من تفاؤل الكثير من المراقبين بقرار الهيئة العامة للاستثمار بإنشاء هذه المحفظة، لانعكاس الإيجابي المتوقع أن تحدثه على القطاع الخاص العقاري، فإنهم أكدوا على أن العبرة بتحديد استراتيجيتها وآلية عمل ووضوح محددة لهذه المحفظة تضمن تحقيقها العائد الأفضل والآن على المال العام على المدين المتوسط والطويل، لاسيما فيما يتعلق بمعايير وعملية الشراء وانتقاء الأصول.

المحدد الخامس هو ملامح الحكومة الجديدة، ومدى تعاون الحكومة والمجلس مستقبلاً، فمن غير المتوقع أن يشهد السوق استقراراً قبل إعلان تشكيلة الحكومة الجديدة ومدى تعاطي الرأي العام معها من جهة، ووضوح الرؤية حول المسار المستقبلي للعلاقة بينها وبين مجلس الأمة من جهة أخرى. ويبقى المحدد السادس والأخير، متمثلاً في مستقبل الأوضاع الأمنية في عدد من الدول العربية ودول الجوار، ذلك أنه بالنظر إلى هشاشة تفاعل السوق الكويتي مع الأحداث السياسية الخارجية، يصبح من الصعوبة بمكان التنبؤ بقرى انتهاء المسار الجبوتي للسوق وتحديد المسار المستقبلي لحركته خلال الربع الثاني ما لم تستجد متغيرات اقتصادية إيجابية تدعم قرارات المستثمرين خلال المرحلة المقبلة، ما يؤكد من جديد حاجة السوق الماسة لمحفزات إيجابية عاجلة.

النفط يعزز فرص فائض جديد في الميزانية على الصعيد النفطي، فإن بقاء الأسعار عند معدلاتها الحالية، والمرشحة للارتفاع، سيكون له مردود قوي على ميزانية الدولة للسنة المالية 2010/2011، حيث يتوقع تحقيق فائض متزايد قد يتجاوز 2,5 مليار دينار بما هو متوقع، وذلك وفقاً لتقدير سعر النفط عند 43 دولاراً للبرميل وحجم إنتاج قدره 2,2 مليون برميل يومياً طبقاً لخصية الكويت المقررة من منظمة «أوبك»، وفي ضوء المتوسط المرجح لارتفاع النفط العالمية.

أما بالنسبة للعقار، فإن من أهم محددات أدائه في الربع الثاني، مدى ما ستشهده الفترة المقبلة من تحديد آلية عمل المحفظة المالية العقارية، والفعال لها.

محمد البدرى

التطور الإيجابي الذي شهدته ميزانيات الكثير من الشركات المدرجة وبياناتها المالية عن العام 2010، والتي تراوحت بين تحقيق بعض الشركات لزيادة في أرباحها، وتقليص البعض الآخر لخسائرها.

أشار بعض الخبراء إلى أن هناك إيجابية مهمة لم ينته لها السوق ولم يتفاعل معها بالفعالية المتوقعة وذلك نظراً لكثرة المعطيات السلبية التي تحكمت في أداء السوق خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، وقد تمثل هذا الأمر في

عند مستوى 6859 نقطة منخفضاً بنسبة 1,4٪ عن مستوى إغلاق شهر ديسمبر 2010. ومرد هذا التراجع الحاد في أداء ومؤشرات السوق يعود إلى حزمة من العوامل الخارجية والداخلية التي شهدتها الأشهر الثلاثة للربع الأول من العام الحالي، وهي:

1 العوامل الجيوسياسية المتتمتة في التطورات التي شهدتها عدة دول في المنطقة منذ منتصف يناير الماضي، وما زال بعضها مستمراً حتى الآن، وهي العوامل التي كان لها تداعياتها السلبية على السوق الكويتي، وذلك في ضوء الترابط المالي والنفسي بين البورصة المحلية وأسواق المال في تلك الدول.

وتظهر القراءة المتعمقة لأداء السوق المتذبذب خلال الربع الأول، مدى الهشاشة التي يعانيها السوق وذلك على النحو الذي تبدي من سرعة استجابة السوق السلبية للأحداث الجيوسياسية في المنطقة وعدم إبدائه نفس القدر من سرعة ومرونة التعاطي مع التطورات، والأحداث الإيجابية خلال الربع الأول، ففي الوقت الذي تفاعلت فيه غالبية أسواق المال المجاورة وتحديدا في دول مجلس التعاون الخليجي، مع هذه الأحداث بشكل عقلاني ومنطقي على النحو الذي تمثل في ارتفاعها هذه التطورات، جاءت استجابة السوق الكويتي في الأغلب الأعم مبالغ فيها من حيث السلبية بالمقارنة مع بقية الأسواق.

2 التطورات التي شهدتها بعض الشركات القابضة المدرجة بالسوق وفي مقدمتها تداعيات فشل صفقة «زين - اتصالات» التي تم اقتواء تأثيراتها السلبية على سهم «زين» من خلال التوزيعات النقدية الجديدة، غير أن التأثيرات الأهم كانت على الأسهم الأخرى ذات الصلة بمجموعة «زين» والتي شهدت بعضها تراجعاً كبيراً في الفترة الأخيرة. بالإضافة إلى الموقع الفاضل حتى الآن بالنسبة لصفقة بيع «زين - السعودية»، حيث ما زال من غير الواضح على وجه التحديد مدى تأثر «زين» الأم نتيجة قبيل هذا الأصل المهم. وفي مقابل هذه المعطيات السلبية، شهد الربع الأول بعض التطورات الإيجابية ارتباطاً بأداء البورصة، لعل أهمها: صدور اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال في فبراير، بما يتوقع معه تحقيق المزيد من الشفافية والإفصاح في أداء السوق، بالإضافة إلى إعلان الهيئة العامة للاستثمار عن إنشاء محفظة لمبارية عقارية، والتي استقبلتها الأوساط المحلية والاقتصادية بتفاؤل وارتياح كبيرين.

3 ربع نفطي «عامر» كسرة فعل على التطورات الجيوسياسية في المنطقة، شهدت أسعار النفط العالمية ارتفاعات قياسية منذ الأسبوع الأخير من يناير وصولاً إلى نهاية برميل الأول منه فقد تجاوز سعر برميل النفط الـ 90 دولاراً وبلغ 94 دولاراً في السابع والعشرين من يناير ليُسجل أعلى مستوى له منذ أكتوبر 2008.

وفي ضوء هذه التطورات الإيجابية، وصف خبراء نفطيون الربع الأول من 2011 بأنه كان

خسائر الربع الأول

قلصت المكاسب

التي حققها السوق

في 9 أشهر

نتائج الشركات في

الربع الأول وتفعيل

آلية المحفظة

المليارية العقارية

محركان أساسيان

لتداولات السوق في

الربع الثاني

البورصة تتعثر على وقع التطورات

الجيوسياسية الإقليمية

في دولات ذات مخزى، أنهى المؤشر السعري والمؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية الربع الأول من 64 جلسة تداول على مدار الربع الأول كانت اصطبلت غالبيتها باللون الأحمر، على تراجع بنسبة 9,49٪ و 9,47٪ في التوالي مقارنة مع إقفالات نهاية شهر ديسمبر 2010.

هذا التقارب في نسب التراجع بين المؤشرين السعري الوزني للسوق يعني - بحسب مراقبين ومحللين ماليين وفنيين - أن جميع الأسهم المدرجة في السوق وفي مختلف القطاعات قد تراجعت بشكل متوازن، فلم ينج أي من قطاعات السوق من هذا التراجع، وكذلك كان الحال بالنسبة لأسهم جميع مستوياتها الكبيرة، والقابضة، والمتوسطة والصغيرة.

وإجمالاً، بلغ حجم الخسائر التي تكبدتها السوق في الربع الأول نحو 4 مليارات دينار، حيث أن القيمة الأسسمية للشركات المدرجة بالسوق تراجعت من نحو 36,36 مليار دينار في بداية العام، إلى حوالي 32,69 مليار دينار بنهاية الربع الأول، وذلك بانخفاض نسبته 5,7٪ مقارنة مع نهاية الربع الأول من 2010. تراقف نهاية التراجع أيضاً، تراجع في القيمة السوقية في نهاية يناير الماضي بنسبة 0,3٪ مقارنة بنهاية ديسمبر 2010، ثم تراجعها مرة أخرى وبنسبة أكبر هذه المرة، في نهاية فبراير بنسبة 5,8٪ مقارنة مع نهاية يناير 2011.

وليس أقل على التراجع القوي الذي شهده السوق خلال الربع الأول من أن مؤشرات قطاعي الاستثمار والعقار شهدت تهاوي مستوياتهما السعري على مستويات عام 2003. كما شمل التراجع قيمة وقيمة التداول، وعدد الصفقات المتداولة، حيث انتمت جميعها بالضعف بالمقارنة مع الربع الرابع من 2010، فقد تراجعت بنسب: 23,9٪ و 18٪ و 21,1٪ على التوالي.

بينما انخفض المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات وقيمتها بنسب: 60,2٪ و 56,5٪ و 55,3٪ على التوالي مقارنة مع الربع الأول من 2010. منذ بداية 2011 وخلال يناير، استقبلت البورصة الكويتية العام بحالة من الشد والجذب بين الانطاقة للصعود والضغط للتراجع، لتستقر المؤشرات الرئيسية للسوق في نهاية الشهر على نحو محاي.

فرغم الارتفاعات السريعة التي شهدتها السوق إلا أنها لم تكن كافية لاختراق حاجز الـ 7000 الصعب عند مستوى 7000 نقطة، فقد كانت أعلى نقطة وصل إليها المؤشر السعري هي 6999 نقطة، ليخلق في نهاية تداولات يناير

تاريخ التقييم

أداء الصندوق (منذ بداية السنة)

أداء مؤشر MSCI الكويت (منذ بداية السنة)

24 مارس 2011

KWD 0.64152

-8.82%

-9.11%

nbkcapital.com

صندوق الوطني للأسهم الكويتية

تاريخ التقييم

أداء الصندوق (منذ بداية السنة)

أداء مؤشر MSCI الكويت (منذ بداية السنة)

24 مارس 2011

KWD 0.64152

-8.82%

-9.11%

nbkcapital.com

إيجابية لم ينته لها السوق

أشار بعض الخبراء إلى أن هناك إيجابية مهمة لم ينته لها السوق ولم يتفاعل معها بالفعالية المتوقعة وذلك نظراً لكثرة المعطيات السلبية التي تحكمت في أداء السوق خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، وقد تمثل هذا الأمر في

عند مستوى 6859 نقطة منخفضاً بنسبة 1,4٪ عن مستوى إغلاق شهر ديسمبر 2010. ومرد هذا التراجع الحاد في أداء ومؤشرات السوق يعود إلى حزمة من العوامل الخارجية والداخلية التي شهدتها الأشهر الثلاثة للربع الأول من العام الحالي، وهي:

1 العوامل الجيوسياسية المتتمتة في التطورات التي شهدتها عدة دول في المنطقة منذ منتصف يناير الماضي، وما زال بعضها مستمراً حتى الآن، وهي العوامل التي كان لها تداعياتها السلبية على السوق الكويتي، وذلك في ضوء الترابط المالي والنفسي بين البورصة المحلية وأسواق المال في تلك الدول.

وتظهر القراءة المتعمقة لأداء السوق المتذبذب خلال الربع الأول، مدى الهشاشة التي يعانيها السوق وذلك على النحو الذي تبدي من سرعة استجابة السوق السلبية للأحداث الجيوسياسية في المنطقة وعدم إبدائه نفس القدر من سرعة ومرونة التعاطي مع التطورات، والأحداث الإيجابية خلال الربع الأول، ففي الوقت الذي تفاعلت فيه غالبية أسواق المال المجاورة وتحديدا في دول مجلس التعاون الخليجي، مع هذه الأحداث بشكل عقلاني ومنطقي على النحو الذي تمثل في ارتفاعها هذه التطورات، جاءت استجابة السوق الكويتي في الأغلب الأعم مبالغ فيها من حيث السلبية بالمقارنة مع بقية الأسواق.

2 التطورات التي شهدتها بعض الشركات القابضة المدرجة بالسوق وفي مقدمتها تداعيات فشل صفقة «زين - اتصالات» التي تم اقتواء تأثيراتها السلبية على سهم «زين» من خلال التوزيعات النقدية الجديدة، غير أن التأثيرات الأهم كانت على الأسهم الأخرى ذات الصلة بمجموعة «زين» والتي شهدت بعضها تراجعاً كبيراً في الفترة الأخيرة. بالإضافة إلى الموقع الفاضل حتى الآن بالنسبة لصفقة بيع «زين - السعودية»، حيث ما زال من غير الواضح على وجه التحديد مدى تأثر «زين» الأم نتيجة قبيل هذا الأصل المهم. وفي مقابل هذه المعطيات السلبية، شهد الربع الأول بعض التطورات الإيجابية ارتباطاً بأداء البورصة، لعل أهمها: صدور اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال في فبراير، بما يتوقع معه تحقيق المزيد من الشفافية والإفصاح في أداء السوق، بالإضافة إلى إعلان الهيئة العامة للاستثمار عن إنشاء محفظة لمبارية عقارية، والتي استقبلتها الأوساط المحلية والاقتصادية بتفاؤل وارتياح كبيرين.

3 ربع نفطي «عامر» كسرة فعل على التطورات الجيوسياسية في المنطقة، شهدت أسعار النفط العالمية ارتفاعات قياسية منذ الأسبوع الأخير من يناير وصولاً إلى نهاية برميل الأول منه فقد تجاوز سعر برميل النفط الـ 90 دولاراً وبلغ 94 دولاراً في السابع والعشرين من يناير ليُسجل أعلى مستوى له منذ أكتوبر 2008.

وفي ضوء هذه التطورات الإيجابية، وصف خبراء نفطيون الربع الأول من 2011 بأنه كان